العدد 3335 – السنة الثانية عشرة
الخميس 28 رجب 1440 - الموافق 4 أبريل 2019
Thursday 4 April 2019 - No.3335 - 12 th Year

المجلس الدستوري يجتمع لإعلان شغور رئاسة الجمهورية

بوتفليقة: استقلت من أجل مستقبل الجزائر

الرئيس الجزائري المستقيل عبدالعزيز بوتفليقة

محتجون جزائريون ضد النظام الحاكم

الجزائر – «وكالات»: قال الرئيس الجزائري المستقيل عبدالعزيز بوتفليقة، الثلاثاء، أن استقالته تهدف إلى الإنتقال بالجزائر إلى مستقبل أفضل، مضيفاً أنه «حرص على تجنب أن تتحول الأزمة الحالية إلى انزلاقات وخيمة».

وبلغ بوتفليقة رسمياً الثلاثاء قرار إنهاء عهدته بصفة رئيس للجمهورية إلى رئيس المجلس الدستوري وذلك اعتباراً من الثلاثاء، حسب ما أفاد به بيان لرئاسة الجمهورية.

وقال بوتفليقة في نص استقالته التي أذاعها التلفزيون الوطني: «بشرفني أن أنهي رسمياً إلى علمكم أنني قررت إنهاء عهدتي بصفتي رئيس للجمهورية، وذلك اعتباراً من تاريخ اليوم، الثلاثاء 26 رجب 1440 هجري الموافق 2 أبريل (نيسان) 2019».

وأضاف «أقدمت على قرار إنهاء ولايتي الرئاسي لتجنب الانزلاقات الوخيمة ولضمان حماية الأشخاص والممتلكات».

وتابع «قراري جاء كي يتأتى للمواطنين الانتقال جماعياً بالجزائر إلى المستقبل الأفضل الذي يطمحون إليه طموحاً مشروعاً، مؤكداً أن قراره يأتي تعبيراً عن إيمانه بجزائر عزيزة كريمة.

وأوضح أنه «اتخذ في هذا المنخلور، الإجراءات اللوائية، عملاً بصلاحياته الدستورية، وفق ما تقتضيه ديمومة الدولة وسلامة سير مؤسساتها أثناء الفترة الانتقالية التي ستفضي إلى انتخاب الرئيس الجديد للجمهورية.»

وختم بوتفليقة رسالته قائلاً «أتمنى الخير، كل الخير، للشعب الجزائري الأبي».

وسمعت على الفور أصوات أبواق السيارات في شوارع العاصمة ترحيباً بالاستقالة، وسجل ظهور بعض التجمعات في الشوارع.

ومن المفترض أن يتولى رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح رئاسة البلاد بالوكالة بموجب الدستور الجزائري.

وقبل ساعات قليلة من إعلان هذه الاستقالة دعا رئيس أركان الجيش الجزائري الفريق أحمد قايد صالح إلى «التطبيق الفوري للحل الدستوري» الذي يتيح عزل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حسب ما جاء في بيان صادر عن وزارة الدفاع.

واتهم رئيس الجيش ونائب وزير الدفاع، أشخاصاً لم يسمهم «بالتماطل والتعنت بل والتحايل من قبل أشخاص يعملون على إطالة عمر الأزمة وتعقيدها، والذين لا يهمهم سوى الحفاظ على مصالحهم الشخصية الضيقة غير مكترثين بمصالح الشعب وبمصير البلاد».

وأضاف صالح: «إن المساعي المبذولة من قبل الجيش الوطني الشعبي منذ بداية الأزمة وانحيازه الكلي إلى المطالب الشعبية، تؤكد أن طموحه الوحيد هو السهر على الحفاظ على النهج الدستوري للدولة، وضمان أمن واستقرار البلاد وحماية الشعب من العصابة التي استولت بغير وجه حق على مقدرات الشعب الجزائري».

وفي بيان رسمي له أضاف صالح، أن الجهات التي تحدث عنها « هي الآن بصدد الالتفاف على مطالبه المشروعة من خلال اعتماد مخططات مشبوهة، ترمي إلى زعزعة استقرار البلاد والدفع بها نحو الوقوع في فخ الفراغ الدستوري».

كما قالت مصادر جزائرية، إن المجلس الدستوري بدأ أمس الأربعاء اجتماعه لإعلان شغور منصب رئيس الجمهورية، بعد استقالة عبد العزيز بوتفليقة.

وحسب المادة «102» من الدستور، ففي حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا ويُثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، وفق ما ذكر موقع قناة «النهار» اليوم الأربعاء.

وأكدت المصادر، أن شهادة التصريح بالشغور النهائي تُبلغ فورا إلى البرلمان الذي يجتمع وجوبا.

واشنطن: الشعب الجزائري هو «صاحب القرار»
الكرملين يدعو إلى انتقال آمن «دون تدخـــل» خارجي

ويتولى رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدولة لمدة اقصاها 90 يوما، تُنظم خلالها انتخابات رئاسية

ولا يحق لرئيس الدولة المعين بهذه الطريقة الترشح لرئاسة الجمهورية.

من ناحيتها اعتبرت الولايات المتحدة الثلاثاء ان مستقبل الجزائر يقرّره شعبها، وذلك بعد استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بضغط من الشارع وإثر تخلي الجيش عنه.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية روبرت بالادينو في مؤتمر صحافي إن «الشعب الجزائري هو من يقرر كيفية إدارة هذه الفترة الانتقالية».

من جانبه دعا الكرملين أمس الأربعاء، إلى ان يكون الانتقال السياسي في الجزائر «دون تدخل» بلدان أخرى غداة استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، إثر احتجاجات شعبية غير مسبوقة.

وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف: «نأمل، مهما حدث، ان تجري العمليات الداخلية في هذا البلد، والتي هي شؤون داخلية جزائرية حصرا، دون تدخل من دول أخرى».

وأضاف، أن موسكو تأمل كذلك الا يكون للانتقال المقبل «أي تاثير على الطبيعة الودية لعلاقاتنا الثنائية».

وروسيا حليف قديم للجزائر، التي تستورد منها الأسلحة.

و تشهد الجزائر التي استقال رئيسها عبد العزيز بوتفليقة الثلاثاء، بعد عقدين في السلطة، صعوبات اقتصادية واجتماعية مرتبطة بتراجع أسعار النفط الذي يؤمن 60 في المئة من عائداتها المالية.

وتملك الجزائر احتياطاً مهماً من النفط والغاز.

في 2 أبريل قدم الرئيس بوتفليقة استقالته للمجلس الدستوري إثر حركة احتجاج غير مسبوقة في البلاد.

بعد سيطرة عثمانية لثلاثة قرون واستعمار فرنسي دام 132 عاماً، استقلت الجزائر في 5 يوليو 1962 إثر حرب تحرير دامية استمرت 8 أعوام.

في سبتمبر 1963، اصبح أحمد بن بلة اول رئيس للجزائر المستقلة، بعد ان تولى رئاسة الحكومة لمدة عام، قبل أن يُطيح به انقلاب عسكري في 1965 ويُسجن على يد وزير الدفاع العقيد هواري بومدين الذي حكم البلاد بعد ذلك بيد من حديد، فقمع الحريات وسجن معارضيه.

بعد وفاة بومدين في آخر 1978، خلفه العقيد الشاذلي بن جديد الذي أعيد انتخابه في 1983 و1988.

في أكتوبر 1988، اندلعت احتجاجات في العاصمة وبعض المدن المجاورة. وتولى الجيش زمام الأمور لإعادة الهدوء وأطلق إصلاحات سياسية أدت إلى إنهاء حكم الحزب الواحد.

وأدى إلغاء الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 1992 إلى مواجهات بين مجموعات إسلامية مسلحة وقوات الأمن.

انتخاب بوتفليقة

في 15 أبريل 1999 انتخب عبد العزيز بوتفليقة في خضم الحرب الأهلية، وبدعم من الجيش.

ومباشرة بعد انتخابه، حصل بوتفليقة على موافقة شعبية واسعة في استفتاء حول العفو عن الإسلاميين الذين لم يرتكبوا جرائم قتل، أو اعتداء جنسي، وقبلوا الخضوع لسلطة الدولة.

وبعد إعادة انتخابه في 2004، أعاد تنظيم استفتاء آخر حول «ميثاق السلم والمصالحة الوطنية» للعفو عن الإسلاميين الذين ظلوا في الجبال، مقابل استسلامهم.

وأسفرت الحرب الأهلية بين 1992 و2002 عن مقتل أكثر من 200 الف شخص بحسب حصيلة رسمية.

في 2009، عاد بوتفليقة للترشح لولاية ثالثة، بعد أن عدل الدستور الذي لم يكن يسمح له بالترشح لأكثر من ولايتين. وفاز بها دون عناء.

في أبريل 2014، أعيد انتخاب بوتفليقة لولاية رابعة بـ81.49 في المئة من الأصوات، رغم متاعبه الصحية، وعجزه عن قيادة حملته الانتخابية. فمنذ إصابته بجلطة دماغية في 2013، أصبح مقعداً في كرسي متحرك، ويجد صعوبة في الكلام.

وفي 2019 أعلن ترشحه لولاية خامسة، ما اثار غضب الشارع، واعتباراً من نهاية فبراير شهدت البلاد تظاهرات حاشدة رافضة، لبقائه في السلطة.

ولتهدئة حركة الاحتجاج غير المسبوقة منذ 20 عاماً، أعلن الرئيس بوتفليقة عدوله عن الترشح لولاية خامسة. وأرجأ الانتخابات الرئاسية إلى أجل غير مسمى.

لكنه استقال في 2 أبريل بعدما تخلى عنه الجيش والعديد من حلفائه.

والجزائر هي إحدى دول المغرب العربي في شمال إفريقيا وأكبر الدول الأفريقية مساحةً بـ 2381741 كلم مربع، كما أنها الأكبر في حوض البحر الأبيض المتوسط، وفي العالم العربي، ومعظم أراضيها مناطق صحراوية.

ويعيش 80 في المئة من السكان، 42 مليون نسمة في الشمال الساحلي، خاصة الجزائر العاصمة وضواحيها. وهناك 54 في المئة من السكان تقل أعمارهم عن 30 عاما.

تعد البلاد حوالى 10 ملايين نسمة من الأمازيغ غالبيتهم في منطقة القبائل الجبلية في شرق العاصمة.

لا تعد الفرنسية رغم الماضي الاستعماري الفرنسي بين اللغات الرسمية في البلاد، العربية، والأمازيغية لكن هناك الكثير من الناطقين بالفرنسية في البلاد.

تبنت الجزائر نهج اقتصاد السوق في 1994.

والجزائر عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، وثالث منتج للنفط في أفريقيا، وتاسع منتج للغاز عالميا.

وتوفر المحروقات 95 في المئة من مداخيل البلاد بالعملة الصعبة، وتساهم في ميزانية الدولة بنحو 60 في المئة.

لكن انهيار أسعار النفط دفع الحكومة إلى زيادة الضرائب، والتخلي عن العديد من الاستثمارات العمومية.

وفي نهاية 2018، اعتبرت مجموعة الأزمات الدولية أن من الضروري إدخال إصلاحات لتنويع الاقتصاد، وأنه رغم «تحسن أسعار النفط، فإن الأزمة الاقتصادية يمكن أن تضرب البلاد اعتبارا من 2019».

وقالت مجموعة الأزمات الدولية في تقرير بعنوان «تجاوز الشلل الاقتصادي في الجزائر»، إنه «رغم وعود الحكومات المتعاقبة، فإن الشلل السياسي يعرقل أي إجراء حاسم».

لكن البلاد يمكنها الاعتماد على نسبة دين خارجي تقل عن 2 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي، وشركاء «مستعدين لدعمها».

الأردن: الضغوط لن تغير موقفنا من القدس

المتحدث باسم الحكومة الأردنية جمانة غنيمات

عمان – «وكالات»: قالت وزيرة الدولة لشؤون الإعلام والاتصال المتحدث باسم الحكومة الأردنية، جمانة غنيمات، إن الضغوط الداخلية والخارجية التي تتعرض لها بلادها، لن تغير موقفها من القدس والقضية الفلسطينية.

وأكدت غنيمات في تصريح، أن الأردن لن يقبل التوطين، والوطن البديل، مشيرة إلى أنها أمور ضمن الثوابت والخطوط الحمراء التي لن تغير المملكة نظرتها منها.

وجددت غنيمات تأكيد بلادها أن أي حل لا يقوم على حل الدولتين مرفوض مهما كان العرض، وكل المواقف الأردنية رافضة للانتهاكات والتجاوزات التي تسعى للمس بالثوابت الأردنية.

وكان العاهل الأردني، عبدالله الثاني قد صرح، عقب زيارته لمحافظة الزرقاء، أخيراً بأن «القدس خط أحمر بالنسبة للمملكة»، مضيفاً «نحن الدولة الهاشمية واجبنا أن نحمي المقدسات الإسلامية والمسيحية، عليناً ضغط، ولكن الجواب في النهاية سيكون كلا.. القدس خط أحمر».

وألقى الملك في 25 مارس (آذار)، زيارة كانت مقررة إلى رومانيا بعد تصريحات رئيسة وزرائها، عن نقل سفارة بلادها إلى القدس.

السعودية تؤكد أنها بادرت بالتصدي لظاهرة التطرف والإرهاب

الرياض – «وكالات»: أكدت المملكة العربية السعودية أن القرار المعني بمحاربة جميع الجرائم الإرهابية والعنف المبني على أساس ديني أو اعتقادي، يأتي للتنديد بأقوى العبارات العمل الإرهابي الدنيء والمشين الذي راح ضحيته أبرياء في حادثة ضربت ضمير العالم، وهي جريمة قتل المصلين المسلمين الأبرياء في مسجدين في نيوزيلندا.

جاء ذلك في كلمة المملكة العربية السعودية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أمس الأول، التي ألقاها مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحيى المعلمي.

وقال السفير المعلمي «بالرغم من الألم الذي يعتصرنا جراء هذه الجريمة البشعة إلا أننا نقف احتراماً وإجلالاً لنيوزيلندا شعباً وحكومة فقد فاضت مشاعرهم حباً وتعاطفاً وتلاحماً، كما نحيي مسلمي نيوزيلندا الذين استقبلوا هذه المشاعر بحب متبادل يسمو على الجراح، ويؤكد على سماحة الإسلام التي أراد أن يغتالها مجرم نكرة فارتد إليه خذلاناً وخيبة».

وأوضح السفير أن مفاهيم الكراهية والعنصرية والتطرف ليست مفاهيم تنتمي إلى الماضي، بل هي مفاهيم عابرة للزمن، يمكن لها أن توجد متى وجدت المقومات التي تسمح بانبعاثها.

وأفاد السفير المعلمي بأن المراقب لنشاط التنظيمات الإرهابية المتطرفة على مواقع التواصل الاجتماعي، يجد أنها نجحت في الانتشار والتوسع بين ثنايا الفضاء الإلكتروني، حين اتخذت من هذه المنصات ملجأ ومنطلقاً تعبئ من خلالها عناصرها وتستقطب عناصر أخرى جديدة، باستطاعة أي منا أن يبتعد عن نشرات الأخبار والصحف، ويراقب تمدُّد هذه التنظيمات، حيث مئات الحسابات تنشأ يومياً لمؤيدين ومناصرين، آلاف الصور تنشر على مدار الساعة عن انتصارات ومعارك وهمية، مشيراً إلى أنه على الرغم من الجهود اليومية التي تبذلها منصات التواصل الاجتماعي لمحاصرتهم وإقصائهم إلا أن تلك التنظيمات ما زالت تتكاثر من خلال حسابات داعميها كبكتيريا عفنة.

وبين مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة، أن مكافحة الخطاب المتشدد والأيدولوجيا التي تغذي الإرهاب والتطرف العنيف، هو من أكثر التحديات الدولية المعاصرة إلحاحاً وأهمية، وهو في مقدمة الأولويات التي اهتمت بها المملكة العربية السعودية، حيث بادرت بالتصدي لظاهرة التطرف والإرهاب فكراً وتنظيماً وأنشطة وعلى كل الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

السفير عبدالله بن يحيى المعلمي

وأكد السفير المعلمي أن المملكة عملت على تشخيص الواقع الفكري، وتقصي الأسباب الجذرية التي أدت إلى انتشار التطرف العنيف وفكره والأسس التي يعتمد عليها، وقامت بتطوير إستراتيجية الأمن الفكري التي اعتمدت على ثلاثة عناصر: الوقاية، والتأهيل، والرعاية.

ونوه بضرورة عمل جميع مواقع ومنابر التواصل الاجتماعي بفعالية إزاء دحض لغة الكراهية ومنعها من النشر، سواء كانت على شكل خطابات أو صور أو مقاطع فيديو، وتقديم ناشرها إلى العدالة، حيث إن العالم الافتراضي لا يمكن أن يكون ملاذاً للإرهابيين والمتعصبين، وحرية التعبير يجب في المقام الأول أن تحترم الإنسان باختلافاته كافة.

وقال في ختام كلمته « إننا إذا أردنا أن نهزم الإرهاب، فيجب أن نؤمن جميعاً بأن أي تهديد إرهابي يطال أي بلد يمثل تهديداً لجميع بلداننا، وعلينا أن نتجاوز النظرة الضيقة لمصالحنا دون اعتبار لمصالح وأمن بقية البلدان، وإدراك أن الإرهاب لا ينتمي إلى عرق أو دين أو جنسية، ولكن ينتمي إلى الكراهية وإنكار الآخر».